الجمعية العامة الـ147 للاتحاد البرلماني الدولي
لواندا، أنغولا
23–27 تشرين الأول/ أكتوبر 2023

الإتجار بالأيتام: دور البرلمانات في الحد من الأضرار

القرار الذي اعتمدته الجمعية العامة الـ147 للاتحاد البرلماني الدولي بتوافق الآراء*
(لواندا، 27 تشرين الأول/أكتوبر 2023)

إنّ الجمعية العامة الـ147 للاتحاد البرلماني الدولي،

(1) *إذ تشير* إلى اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل (1989) وبروتوكولها الاختياري بشأن بيع وبغاء واستغلال الأطفال في المواد الإباحية (2000)، والمبادئ التوجيهية المتعلّقة بتنفيذ ذلك البروتوكول الاختياري (2018) (CRC/C/156)، واتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة (2006)،

(2) *وإذ ترحب* بقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 133/74 المؤرخ في 18 كانون الأول/ديسمبر 2019 بشأن حقوق الطفل، ولا سيما تركيزه على الأطفال المحرومين من رعاية الوالدين، ودعوته الدول إلى الاستعاضة تدريجياً عن الإيداع في المؤسسات بالرعاية البديلة الجيدة، بما فيها، من بين أمور أخرى، الرعاية الأسرية والمجتمعية عند الاقتضاء، واتخاذ التدابير والأساليب المناسبة، والفقرة 35 (ر) منه، التي تدعو الدول الأعضاء في الأمم المتحدة إلى: اتخاذ "التدابير المناسبة لحماية الأطفال ضحايا الاتجار والمحرومين من رعاية الوالدين، وكذلك سن التشريعات وإنفاذها لمنع و مكافحة الاتجار بالأطفال واستغلالهم في مرافق الرعاية، ومساعدة الأطفال الذين وقعوا ضحية الاتجار في العودة إلى أسرهم وتلقي المساعدة المناسبة في مجال الصحة النفسية والعقلية التي تركز على الضحايا وتراعي آثار الصدمات"، واتخاذ "التدابير المناسبة لمنع ومعالجة الأضرار المتصلة ببرامج التطوع في دور الأيتام، بما فيها في سياق السياحة، وهو ما يمكن أن يؤدي إلى الاتجار والاستغلال" (ظاهرة تعرف بالعامية باسم "السياحة التطوعية"، وهو نوع من السياحة يشارك من خلاله المسافرون في عمل تطوعي في الخارج)،

* أعرب وفد الهند عن تحفظه على الفقرة 4 من منطوق مشروع القرار.
أعرب وفد الجمهورية الإسلامية الإيرانية عن تحفظه على الإشارة إلى الغايتين 1 و2 من الهدف رقم 4 من أهداف التنمية المستدامة في الفقرة 22 من الديباجة.

ترجمة الأمانة العامة للاتحاد البرلماني العربي

(3) *وإذ تقرّ* بالتوصية د.1 الصادرة عن لجنة الأمم المتحدة لحقوق الطفل 2021 يوم تقرير نتائج المناقشة العامة، والتي تدعو الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، من بين عدة أمور، إلى "اعتماد تشريعات ولوائح للقضاء على السياحة في دور الأيتام والعمل التطوعي في دور الأيتام، ومنع الحوافز التي تؤدي إلى إضفاء الطابع المؤسساتي والانفصال الأسري، وضمان المخالفات وفرض العقوبات المناسبة لمنع انتهاكات حقوق الأطفال عند تقديم الرعاية البديلة وتمكين مقاضاة مرتكبيها، بما فيها الاتجار بالأيتام"،

(4) *وإذ تسلط الضوء* على الفقرة 93 بشأن المبادئ التوجيهية للرعاية البديلة للأطفال المرحب به في القرار 162/64 الذي اعتمدته الجمعية العامة للأمم المتحدة في 18 كانون الأول/ديسمبر 2009، والمدرج في ملحقه، والتي تنص على أنه "ينبغي أن تؤمن جميع مؤسسات الرعاية البديلة حماية كافية للأطفال من الاختطاف والإتجار والبيع والاستغلال بأشكاله الأخرى كافة"،

(5) *وإذ تشير* إلى المادتين 35 و36 من اتفاقية حقوق الطفل التي تطلب من الدول الأطراف اتخاذ "جميع التدابير الملائمة الوطنية والثنائية والمتعددة الأطراف لمنع اختطاف الأطفال أو بيعهم أو الاتجار بهم لأي غرض من الأغراض أو بأي شكل من الأشكال"، و"حماية الطفل من سائر أشكال الاستغلال الضارة بأي جانب من جوانب رفاه الطفل"،

(6) *وإذ تقرّ* ببروتوكول منع الاتجار بالأشخاص وقمعه ومعاقبة مرتكبيه، وخاصة بالنساء والأطفال (2000)، المكمل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة الانتقالية (2000)، ولا سيما المادة 3 (ج) التي تؤكد أن الإتجار بالأطفال ينطوي على تجنيد طفل أو نقله أو ترحيله أو إيواؤه أو استقباله بغرض استغلاله، و المادة 5.9 التي-تقتضي من الدول الأطراف "باعتماد أو تعزيز التدابير التشريعية أو غيرها من التدابير، مثل التدابير التعليمية أو الاجتماعية أو الثقافية، بما فيها من خلال التعاون الثنائي والمتعدد الأطراف، لتثبيط الطلب الذي يشجع جميع أشكال استغلال الأشخاص، ولا سيما النساء والأطفال، الذي يؤدي إلى الاتجار"،

(7) *وإذ تشدد* على المبادئ التوجيهية لاتفاقية حقوق الطفل واتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة (2006)، أي مصالح الطفل الفضلى وعدم التمييز والمشاركة والحماية وصون البقاء والنمو، التي توفر الإطار لجميع التدابير المتعلقة بالأطفال،

(8) *وإذ تقر* الحاجة الملّحة لمعالجة الاتجار بالأيتام التي تعتبر ظاهرة متعددة الأبعاد ومعقدة لأنها تتفاعل مع مجموعة واسعة من العوامل التي تنطوي على تجنيد الأطفال أو نقلهم أو إيوائهم أو استقبالهم في مؤسسة

الرعاية لأغراض الاستغلال و/ أو الربح، ولا سيما غياب الضمانات واللوائح القانونية وأنظمة حماية الطفل غير الكافية أو التي تتضمن ثغرات، مما يؤدي إلى ضرر جسيم بسلامة الأطفال الجسدية والعاطفية والنفسية،

(9) *وإذ تدرك أيضاً* الحاجة الملحة إلى قيام المشرعين والحكومات باتخاذ خطوات وطنية أكثر استباقية لمكافحة خطر الاتجار بالبشر والحد منه،

(10) *وإذ تشير* إلى أن الاتجار بالأيتام كشكل من أشكال الاتجار والعبودية الحديثة يشكل شاغلاً دولياً متزايداً ينبغي التعامل معه من خلال التآزر والتعاون عبر الحدود بين بلدان المنشأ والعبور والمقصد، بما في ذلك تدابير لمنع هذا الإتجار، ومعاقبة القائمين به، وحماية المتضررين من هذا الإتجار،

(11) *وإذ تسلم* بدراسة حول استغلال الأطفال والاعتداء عليهم جنسياً في سياق السفر والسياحة؛ نظرة فاحصة على ظاهرة السياحة التطوعية التي قدمها مقرر الأمم المتحدة الخاص المعني بمكافحة الاتجار بالأطفال واستغلالهم والاعتداء عليهم جنسياً إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة في تشرين الأول/ أكتوبر 2023،

(12) *وإذ تعترف أيضاً* بالجهود المبذولة للقضاء على ظاهرة الاتجار بالأيتام والتي لا تزال منتشرة على نطاق واسع جراء ويلات الحروب والنزاعات، والتي تؤدي إلى تفكك أنظمة حماية الأطفال،

(13) *وإذ تدرك* ضرورة اتباع نهج متعدد الأوجه لمنع الاتجار بالأيتام ومكافحته بما في ذلك جمع بيانات موثوقة عن الأطفال في دور الأيتام، من أجل حماية الأطفال من هذا الاستغلال في المقام الأول، بما في ذلك في قطاعَي السفر والسياحة، محلياً وفي بلدان المقصد،

(14) *وإذ تدرك أيضاً* الحاجة الملحة إلى قيام الدول بتعزيز أنظمة حماية الطفل في كافة أنحاء العالم لحماية الحقوق الأصيلة والرفاهية الشاملة لجميع الأطفال، وخاصة أولئك الذين يعيشون في أوضاع هشة، مثل الأطفال ذوي الإعاقة، واللاجئين، والأطفال النازحين، والأطفال المتأثرين بالنزاعات المسلحة،

(15) *وإذ تدرك أيضاً* أن العديد من الأطفال الأيتام في جميع أنحاء العالم الذين يتم إيداعهم في دور الرعاية لأسباب مختلفة هم الأكثر تضرراً في أوقات الحرب والنزاع لأنهم يضطرون إلى مواجهة علل اليتم والعزلة وتداعيات الحرب مما يعرضهم لمصير مجهول،

(16) *وإذ تدرك أيضاً* أن بيئة تقديم الرعاية الأسرية هي البيئة الأكثر ملاءمة لنمو الأطفال ورفاههم وسلامتهم، وأن انتزاع الطفل من الأسرة ينبغي أن يُعتبر، حيث أمكن، أنه بيس إلا ملاذ أخير مؤقت،

(17) *وإذ يساورها القلق* لعدم توفر الإطار القانوني اللازم لمكافحة الاتجار بالأيتام لدى جميع الدول حالياً، ولا سيما الأحكام القانونية لتجريمه، أو الموازنة أو الخبرة التقنية أو الموارد البشرية لمعالجة القضية،

(18) *وإذ يساورها القلق أيضاً* **لعدم وجود مراقبة دورية لمرافق رعاية الأيتام وكذلك** إزاء عدم وجود تنظيم للسياحة التطوعية، ولا سيما أنشطة السياحة التطوعية التي يشارك فيها الأطفال، مما يعرض الأطفال لخطر تحويلهم إلى سلع للاستغلال والاعتداء الجنسيين في سياق الأنشطة الهادفة للربح ويزيد من التعرض لانتهاكات حقوق الإنسان،

(19) *وإذ تقرّ* بأهمية التوعية بمخاطر الاتجار بالأيتام ومؤشراته والأضرار المرتبطة به، ولا سيما الآثار السلبية على حقوق الطفل في أوساط الجمهور، ولا سيما الآباء والمعلمين والأطفال وقادة المجتمعات المحلية والاختصاصيين الاجتماعيين والمشرعين وغيرهم من صانعي السياسات ذوي الصلة،

(20) *وإذ تسلط الضوء* على هشاشة وضع الأطفال المتورطين في مسائل السياحة الاتجار بالأيتام حيث يفتقر الضحايا والناجون في كثير من الأحيان إلى سبل الانتصاف القانوني المناسبة والدعم والوصول إلى العدالة، وأهمية اتباع نهج يركز على الضحايا، ويستنير بالصدمة عند التصدي للمسألة، وكذلك عمليات إعادة التأهيل التي تركز على الأطفال،

(21) *وإذ تشير* إلى أن الاتجار بالأيتام هو عمل تجاري وعمل استغلالي وقد يكون مدفوعاً بدوافع اقتصادية، ومن الممكن أن يتعرض ضحايا الاتجار في دور الأيتام للاستغلال الجنسي والتسول القسري والعمل القسري، وقد يتفاقم ذلك في أطر النزاعات، وما بعد الكوارث،

(22) *وإذ تدرك* بأن معالجة الاتجار بالأيتام ستساهم في تحقيق أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة بحلول العام 2030، وهي المتضمنة:

- الهدف 3.1 بشأن أنظمة وتدابير الحماية الاجتماعية
- الهدف 1.أ المتعلق بالقضاء على الفقر
- الهدف 1.4 المتعلق بالتعليم الابتدائي والثانوي المجاني والمنصف والجيد
- الهدف 2.4 بشأن تنمية الطفولة المبكرة الجيدة والرعاية والتعليم لما قبل المرحلة الابتدائية
- جميع غايات الهدف 5 من أهداف التنمية المستدامة بشأن المساواة بين الرجال والنساء (الجندرية)
- الهدف 7.8 من أهداف التنمية المستدامة بشأن القضاء على العمل القسري والعبودية الحديثة والاتجار بالبشر وعمل الأطفال،

- الهدف 2.16 بشأن القضاء على الإساءة والاستغلال والاتجار وجميع أشكال العنف ضد الأطفال وتعذيبهم،

(23) *وإذ تقرّ أيضاً* بقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 159/77 الصادر في 14 كانون الأول/ديسمبر 2022 بشأن تعزيز دور البرلمانات في تسريع وتيرة تحقيق أهداف التنمية المستدامة،

(24) *وإذ تسلط الضوء* على أهمية الفقرة 31 من قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 133/74 المؤرخ في 18 كانون الأول/ ديسمبر 2019 بشأن حقوق الطفل، والتي تحث الدول على "تعزيز رعاية الطفل وأنظمة حماية الطفل وتحسين جهود إصلاح الرعاية"،

(25) *وإذ تحيط علماً* بالمبادئ التوجيهية المنصوص عليها في المدونة العالمية لأخلاقيات السياحة التي اعتمدتها الجمعية العامة لمنظمة السياحة العالمية في العام 1999 والتي تقدّم المشورة للدول وللقطاع الخاص والجهات المعنية الأخرى بشأن التنمية المسؤولة والمستدامة للسياحة، بما فيها اتخاذ تدابير لمنع وحماية الأطفال من الاتجار والاستغلال في صناعة السفر والسياحة، وخاصة الاستغلال الجنسي، بالإضافة إلى "نصائح للمسافر المسؤول" للعام 2020 التي وضعتها اللجنة العالمية لأخلاقيات السياحة والتي دعت السياح من خلالها إلى مراعاة حقوق الإنسان حقوق الأطفال وحمايتهم من الاستغلال والإيذاء،

(26) *وإذ تشعر بالقلق* من أن تقديم الدعم حسن النية للمؤسسات من خلال التبرعات، وبرامج رعاية الأطفال، والتطوع في دور الأيتام أو السياحة في دور الأيتام، والبعثات الدينية، يمكن أن يؤدي إلى انفصال غير ضروري بين الأسرة والطفل، وإدامة نماذج الرعاية المؤسساتية، وتقويض تطوير المزيد من خدمات الرعاية الأسرية، وإنشاء حافز اقتصادي للإتجار بالأيتام،

(27) *وإذ ترحب* بالجهود التي تبذلها الحكومات التي أصدرت إرشادات السفر، ومواد المعلومات للسفر، لا سيما السائحين، في البلدان المصدرة للسياحة وبلدان المقصد، التي تثني عن السياحة والعمل التطوعي في دور الأيتام، بسبب مخاطر الاستغلال والربح،

(28) *وإذ تسلط الضوء على* أن الفقر، وانعدام المساواة، باعتبارهما إحدى الدوافع الرئيسية للإتجار بالأيتام، يتفاقم بسبب الكوارث الإنسانية، وتغير المناخ، والنزاعات المسلحة، وعدم الاستقرار السياسي، ونقص التعليم، والهياكل الاجتماعية الاقتصادية غير المنصفة، والعنف الأسري، والتمييز بين الرجال والنساء،

(29) *وإذ تدرك* الاحتياجات الفريدة للأطفال المنتمين إلى مجموعات الأقليات أو الذين ينحدرون من أصول أصلية،

(30) *وإذ تؤكد* على أن التعاون والتنسيق بين البرلمانات وحكوماتها بهدف مكافحة واستئصال دوافع الاتجار بالأيتام في المراحل المبكرة هو أمر في غاية الأهمية،

(31) وإذ تسلط الضوء على أن التمييز والعنف القائمين على نوع الجدر ضد النساء والفتيات، فضلاً عن الافتقار إلى خدمات الصحة الجنسية والإنجابية والتعليم، كثيراً ما يؤدي إلى حالات حمل في سن المراهقة أو غير مرغوب فيها، مما يزيد بدوره من خطر الاتجار بالأيتام،

(32) *إذ تشير* إلى المادة 8.2 من اتفاقية حقوق الطفل المؤرخة في 20 تشرين الثاني/نوفمبر 1989، والتي اعتمدتها الجمعية العامة للأمم المتحدة بقرارها 25/44 الذي ينص على ما يلي: "في حالة حرمان طفل بطريقة غير قانونية من بعض أو من كل عناصر هويته، تقدم الدول الأطراف المساعدة والحماية المناسبتين، بهدف إعادة إنشاء هويته بسرعة،

(33) *وإذ تشير أيضاً* إلى اتفاقية لاهاي بشأن حماية الأطفال والتعاون في مجال التبني على الصعيد الدولي المؤرخة في 29 أيار/مايو 1993، التي تحدد أربعة مبادئ رئيسية: اعتبار مصالح الطفل الفضلى الاعتبار الأول؛ حظر أي ربح لمنع الاتجار؛ التبعية المزدوجة للتبني الدولي (لا يتم النظر في هذا المبدأ الأخير إلا إذا لم يتم العثور على حل في البلد الأصلي للطفل)؛ وشرط المرور عبر الهيئات المعتمدة قبل التمكّن من التبني،

(34) *وإذ تشير* أيضاً إلى الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري المؤرخة في 23 كانون الأول/ديسمبر 2010،

(35) *وإذ تشعر بالقلق العميق* إزاء عمليات التبني الدولية غير القانونية، حيث يتم انتزاع آلاف الأطفال في جميع أنحاء العالم من أسرهم ووضعهم بشكل غير قانوني في سوق التبني الدولي، سواء من خلال دور الأيتام أو غيرها،

(36) *وإذ تسلط الضوء* على حقيقة أن العواقب وخيمة بالنسبة للأشخاص المعنيين بعمليات التبني غير القانونية هذه، سواء من الناحية الإنسانية أو الإدارية،

(37) *وإذ تضع في اعتبارها* أن العديد من الدول قد أجرت أو تجري تحقيقات بشأن حالات التبني غير المشروعة، وتتخذ تدابير ملموسة لمنعها ومساعدة المتضررين،

(38) *وإذ تأخذ في الاعتبار* أيضاً البيان المشترك بشأن عمليات التبني غير القانوني على المستوى الدولي الصادر عن مكتب الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في 29 أيلول/سبتمبر 2022، الذي يشير إلى أن عمليات التبني غير القانوني على الصعيد الدولي يمكن أن تشكّل جرائم خطيرة مثل الجرائم ضد الإنسانية، ويحدد ثلاثة التزامات على الدول، على النحو التالي: منع هذه الجرائم والتحقيق فيها والانتصاف منها،

1. *تدين* جميع أشكال الاتجار بالأيتام والسياحة في دور الأيتام، وكذلك العمل التطوعي في دور الأيتام حيث يتاح الاتجار بالأيتام؛
2. *تؤكد* أهمية تضافر الجهود الدولية لمكافحة الاتجار بالأيتام في خضم النزاعات المسلحة أو غيرها من الكوارث الإنسانية؛
3. *تدعو* البرلمانات إلى التعاون والتنسيق مع حكوماتها لاتخاذ التدابير القانونية الرامية إلى مكافحة الاتجار بالأيتام على المستوى الوطني؛
4. *تدعو* الاتحاد البرلماني الدولي إلى سنّ قانون نموذجي للدول التي تضفي الطابع الرسمي، بما يخدم مصالح الطفل الفضلى، على إطار تشريعي واضح لمكافحة الاتجار بالأيتام والسياحة في دور الأيتام، حيث تكون حقوق الأطفال والتعليم والأصوات والاحتياجات والأمن في صميم أية تدابير تؤثر على رفاههم؛
5. *تدعو* الاتحاد البرلماني الدولي إلى إعداد دليل برلماني يحدد آليات عمل البرلمانات لمناقشة التشريعات المتعلقة بمكافحة الاتجار بالأيتام ومنع السياحة في دور الأيتام، وكذلك وضع المبادئ والمعايير الدولية التي تحكم الأنشطة التطوعيّة التي تتوافق مع قواعد ومعايير حقوق الإنسان وخاصة حقوق الطفل، بما فيها أدوات الرقابة لرصد السياسات العامة لحماية الأطفال من الاتجار بالأيتام، وآليات محددة التدابير التي تنطبق على البرلمانات في مناطق مختلفة من العالم؛
6. *تدعو* الدول التي لم تصادق بعد على اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل، والبروتوكول الاختياري المتعلق ببيع وبغاء واستغلال الأطفال في المواد الإباحية (2000)، وبروتوكول منع الاتجار بالأشخاص وقمعه ومعاقبة مرتكبيه، وبخاصة النساء والأطفال (2000)، للنظر في ذلك، وتنفيذها بشكل كامل؛
7. *تشدد على* أهمية التعاون المتعدد التخصصات والمتعدّد القطاعات والتعاون الدولي، بما في ذلك التعاون العبر للحدود، في استراتيجيات مكافحة الاتجار بالأيتام والسياحة في دور الأيتام، وضمان العودة الآمنة للأطفال الذين تم الاتجار بهم وإعادة تأهيلهم؛

8. *تدعو* البرلمانات والبرلمانيين للمشاركة بشكل فعّال في تعزيز فهم وطني مشترك وحديث لطبيعة الاتجار بالأيتام؛

9. *تقر* بأن السكان المهاجرين، بمن فيهم اللاجئون والنازحون، فضلاً عن الأطفال من مناطق الحرب والأراضي المحتلة مؤقتاً، معرضون بشكل خاص للإتجار بهم واستغلالهم؛

10. *تدعو* إلى حماية حقوق الأطفال اللاجئين والمهاجرين، وخاصة المنفصلين عن أسرهم والمعرضين للإتجار في دور الأيتام، وفقاً للقانون الدولي ومعايير حماية الطفل؛

11. *تشجع* البرلمانات على التآزر مع حكوماتها لتنفيذ تدابير تشريعية وإدارية مناسبة وغيرها من التدابير التي تراعي الاحتياجات والتجارب المتباينة للأطفال حسب سنهم وجنسهم وجندرهم وعرقهم ودينهم وعرقهم وثقافتهم ولغتهم وإعاقتهم وحالتهم الخاصة بالهجرة أو العوامل الاجتماعية–الاقتصادية، مع الأخذ بالاعتبار مسؤولية الوالدين، وضمان مشاركة الأطفال في وضع الإجراءات المتعلقة بها، ومن خلال جمع البيانات بشأن الجندر، وتحليلها في هذا المجال؛

12. *تشجع أيضاً* البرلمانات على أن تضمن، من خلال التشريع ذات الصلة، حصول متضرري الاتجار بالمساعدة المصممة على المدى الطويل، بغض النظر عن استعدادهم للتعاون مع أجهزة إنفاذ القانون؛

13. *تحث البرلمانات* على اعتماد تدابير تشريعية وتنظيمية تعزز إعادة إدماج الأطفال من المؤسسات، مثل دور الأيتام، ودور الأطفال، ومراكز الإنقاذ، في أسرهم أو وضعهم في رعاية أسرية ملائمة، مثل دور الرعاية، ورعاية القرابة؛

14. *تدعو البرلمانات* لتوفير مخصصات وموارد كافية في الموازنة من أجل التنفيذ الفعّال للقوانين والتدابير المعمول بها لتقديم رعاية جيدة للأطفال في الرعاية المؤسساتية والبديلة، لضمان الحماية الفعّالة للأطفال من الاستغلال والانتهاكات في سياق الاتجار بالأيتام والسياحة التطوعية؛

15. *تحث* البرلمانات على ضمان تطوير وتنفيذ عمليات تدقيق متينة للمنظمات والأفراد المشاركين في إنشاء أو تمويل دور الأيتام، من أجل ضمان ممارسات شفافة ومؤقتة وخاضعة للمساءلة؛

16. *تحث* البرلمانات بقوة على إعطاء الأولوية لتخصيص الموارد للأطر التشريعية القوية وآليات الإنفاذ الفعالة لمنع الاتجار بالأيتام ومكافحته، بما في ذلك عمليات التفتيش الصارمة وإجراءات الترخيص لمرافق رعاية الأطفال، وأنظمة شاملة لدعم المتضررين،

17. *تؤكد على* أهمية التزام القطاع الخاص، بما فيه قطاع السفر، والمجتمع المدني والقطاع الأكاديمي والجمعيات الخيرية والمجتمعات المحلية بالعمل المشترك مع الحكومات لمكافحة الاتجار بالأيتام، ووقف تدفق الأموال والمتطوعين إلى المؤسسات الربحية التي تتعامل مع الأطفال كسلع؛

18. تحث البرلمانات والبرلمانيين على تعزيز الوعي بين الحكومات في البلدان المرسلة والمستقبلة على السواء، والمجتمع المدني، والجمعيات الخيرية، والمجموعات المجتمعية، والمنظمات الدينية، والمؤسسات التعليمية، وأسر الاتجار في دور الأيتام، وأضرار سياحة دور الأيتام، والتبرعات لدور الأيتام، وأهمية الرعاية الأسرية، وبالتالي توفير الحماية للأطفال لكي ينموا في بيئة أسرية في ظروفهم الثقافية الخاصة بهم؛

19. *تحث أيضاً* البرلمانات على تمكين التبادل السريع للمعلومات بين الجهات الفاعلة في مجال مكافحة الاتجار لتعديل الاستجابات وفقاً لأساليب القائمين به والتي تتغير باستمرار، فضلاً عن تعزيز الوعي والرقابة بين الهيئات ذات الصلة العاملة في نفس المجال، مع التركيز على التعاون والتكنولوجيا وتبادل المعلومات؛

20. *تدعو* الاتحاد البرلماني الدولي إلى تحديد اجتماعات دورية وورشات عمل مع مقرر الأمم المتحدة الخاص المعني ببيع الأطفال واستغلالهم جنسياً وغيره من الجهات المعنية والخبراء والناشطين، مع التركيز على المبادرات المحلية والإقليمية لمنع مشكلة الاتجار بالأيتام والسياحة في دور الأيتام ومعالجتها، وغيرها من الأنشطة الأخرى للسماح للبرلمانات بتبادل المعلومات بشأن الممارسات الجيدة والتجارب الناجحة في مكافحة الاتجار بالأيتام وحظر السياحة في دور الأيتام تماشياً مع معايير حقوق الإنسان الدولية؛

21. *تدعو* البرلمانات الوطنية لتسريع جهودها للقضاء على الفقر، وتؤكد من جديد أن الاستثمار في الأطفال وإعمال حقوقهم من خلال نهج متكامل ومتعدد الأوجه يقوم على رفاه الأطفال، في إطار أهداف التنمية المستدامة، هو أحد الأهداف وأفضل السبل لحماية الأطفال من الإيداع غير الضروري في مؤسسات الرعاية وخطر الاتجار والاستغلال؛

22. *تحث* البرلمانات على اتخاذ تدابير فعالة لتنفيذ الالتزامات الدولية وجعل أطرها القانونية والتنظيمية المحلية متوافقة تماماً مع اتفاقية حقوق الطفل والمبادئ التوجيهية للرعاية البديلة للأطفال وقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 133/74 بتاريخ 18 كانون الأول/ديسمبر 2019 بشأن حقوق الطفل، بما فيها من خلال:

أ. ضمان أن تسمح القوانين الجنائية بملاحقة جرائم الاتجار بالأيتام وجرائم الاستغلال، بما فيها انتزاع الطفل غير القانوني من الوالدين أو الأوصياء وإيداعه في دار رعاية لغرض الاستغلال أو الربح و/أو لضمان عدم استخدام البلدان كملاذات آمنة أو قنوات لاستغلال الأطفال وإساءة معاملتهم؛

ب. تجريم استدراج الأطفال والأشخاص الموثوق بهم (الآباء والأوصياء ومقدمو الرعاية) لتسهيل الاستغلال الجنسي عبر الإنترنت وخارجه وخاصة من قبل الأشخاص في مواقع القوة أو السلطة أو النفوذ؛ وتبذل الجهود لاعتماد تشريعات تعزز السلامة عبر الإنترنت وتحدد الجهود الإلزامية والمسؤولية لشركات

التكنولوجيا، وتضع معايير لتتبع الأعمال الضارة عبر الإنترنت والإبلاغ عنها لحماية المتضررين المحتملين ومنع حالات الاستغلال في المستقبل؛

ج. إنشاء ولاية قضائية خارج الإقليم بموجب القانون لجميع جرائم الاتجار بالأطفال واستغلالهم واستدراجهم؛

د. وضع لوائح لحماية الطفل واجبة التنفيذ لقطاع السفر والعمل التطوعي والسياحة في دور الأيتام التي تشمل حظر التطوع في دور الأيتام والزيارات غير العائلية، وتنظيم أشكال أخرى من الأنشطة التطوعية التي تشمل الأطفال؛

هـ. إدراج اللوائح المتعلقة بمشاركة المتطوعين والسواح المتطوعين والزائرين في اللوائح الحالية لحماية الطفل ورعايته والرعاية البديلة، وتحديداً حظر الزيارات غير العائلية والتطوع داخل مرافق رعاية الأطفال السكنية؛

و. ضمان أن تكون آلية الإبلاغ الملائمة للطفل، ولإعاقة الأطفال والمراعية للجندر، وكذلك، الرصد والإشراف المنتظمَين هي في متناول الأطفال في مؤسسات الرعاية، والأطفال والشباب الذين انتقلوا إلى الرعاية أو خرجوا من الرعاية، مع ضمان سرية وسلامة المبُلغ والشهود؛

ز. وضع لوائح تنظيمية كافية للقطاع غير الهادف للربح وضمان امتثال الأنشطة الخيرية للمعايير الدولية لحقوق الطفل، وحماية مصالح الأطفال الفضلى، وحماية الأطفال، وخاصة الأطفال ذوي الإعاقة، من الأذى والإساءة وانتهاكات الحقوق؛

ح. *تعزيز* تنفيذ قوانين ولوائح حماية الطفل، بما فيها الترخيص والرقابة والإشراف على مرافق الرعاية السكنية بالتعاون مع المجتمع المدني، واتخاذ تدابير وقائية لتجنب تكرار الصدمات النفسية وتكرار إيذاء الضحايا من الأطفال جراء أية تفاعلات مع سلطات الدولة بما في ذلك عمليات التحقيق وإجراءات القضاء؛

ط. ضمان أن تنص القوانين المتعلقة بحماية الأطفال ورفاههم على أن يظل الأطفال، قدر الإمكان، في عهدة أسرهم ورعايتهم إلا في الظروف التي لا يمكن فيها منع الضرر إلا بإيداع الطفل مؤقتاً في بيت أو دار للأيتام أو ملجأ للإنقاذ؛

ي. الدعوة إلى اتخاذ تدابير قوية لمحاسبة جميع الأفراد أو الهيئات المشاركة في تنظيم أو تسهيل ترحيل واختطاف الأطفال من الأراضي المحتلّة مؤقتاً، بما في ذلك عبر احتمال استخدام دور الأيتام للاستغلال وتحقيق الربح؛

ك. الإنشاء بموجب القانون للحق في سبل الانتصاف، بما في ذلك التعويض، للأطفال الذين يتعرضون للإتجار، بما فيه الاتجار بالأيتام

ل. تعزيز لوائح تبني دولية لضمان أن تتم عمليات التبني على المستوى الدولي بشكل شفاف وأخلاقي وبما يحقق المصالح الفضلى للطفل، مع التركيز على منع الاتجار والاستغلال في سياق التبني؛

م. منع التبني الدولي من قبل أطراف النزاع المسلح، وخاصة حظر تبني الأطفال من المناطق المرتبطة بالنزاع؛

ن. تطوير وإنفاذ نظام محلي للعمل التطوعي يشمل إجراء فحوصات شاملة لخلفية المتطوّعين وتوفير التدريب والدعم للقضاء على العمل التطوعي غير الماهر، وضمان فهم المتطوعين واحترامهم لحقوق الأطفال؛

س. التأكد من أن الأطفال الذين ينتقلون خارج الرعاية عند بلوغهم سن الرشد يتلقون مساعدة مخصصة وشاملة قبل ترك الرعاية التي تعدّهم بشكل فعّال وهادف للعيش بشكل مستقلّ خارج الرعاية، بما في ذلك كيفية دخول سوق العمل، والمساعدات والتدابير لتلبية احتياجاتهم بمجرد تركهم الرعاية، فضلاً عن نقطة اتصال لإجراء مراجعات السلامة والرفاه المستمرة والدورية؛

ع. تشجيع الحكومات والسلطات الوطنية للسياحة على تحسين عملياتها الإدارية والقانونية في تنظيم القطاع الخاص في صناعة السفر والسياحة لضمان الامتثال لمبادئ الأمم المتحدة التوجيهية بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان والتزامات حقوق الطفل، ومبدأ ''عدم الإضرار" من خلال وضع حوافز لمشغلي السياحة من أجل إعطاء الأولوية لحماية الأطفال الضعفاء في الوجهات السياحية بشكل فعال وبذل العناية اللازمة في مجال حقوق الإنسان، كجزء من برامج المسؤولية الاجتماعية للشركات الخاصة بهم؛

ف. تطوير قواعد بيانات وطنية راسخة بشأن نطاق السياحة التطوعية وانتشارها ضمن السياقات الوطنية من خلال تحسين وتأمين نهج شامل لجمع البيانات عبر شراكة متعددة القطاعات، وهو أمر ضروري لتطوير الوقاية المستهدفة؛

ص. تزويد السلطات الوطنية المعنية بحماية الأطفال والشباب بأساس قانوني سليم وموارد مالية وبشرية كافية لأداء مهامها وتمكينها من الإشراف المستمر على مرافق الرعاية السكنية وتوفير الحماية الفعالة للأفراد الموكلة إليهم؛

ق. تعزيز برامج خارج نطاق المؤسسات، وتنمية تركز على الأسرة وتستهدف الآباء الفقراء والأسر المحرومة عبر التعليم الرسمي والتدريب على قدرات الأبوة والأمومة والحوافز الاقتصادية؛

ر. الدعوة إلى تطوير وتنفيذ برامج عودة آمنة وإعادة تأهيل للأطفال الذين تضرروا من الاتجار بالأيتام أو الاستغلال أو النقل القسري؛

ش. إعطاء الأولوية للاستثمار في شراكات تعاونية متعدّدة القطاعات من خلال العمل التعاوني مع الجهات المعنية من أجل إيجاد حلول مستدامة لمعالجة الأسباب الجذرية للإتجار بالأيتام والسياحة التطوعية، والتي تشمل الاستثمار في الحد من الفقر، والأمن الغذائي، وحقوق الصحة الجنسية والإنجابية، والأمن وسيادة القانون؛

ت. تعزيز الخدمات الاجتماعية لحماية الطفل، وجعل الأنظمة شاملة للاستجابة لاحتياجات الأطفال كافة بغض النظر عن وضعهم كمهاجرين، مع التركيز على منع العنف الأولي إزاء جميع الأطفال، وتوفير خدمات

أكثر استهدافاً للوقاية والاستجابة الملائمة للأطفال، ولا سيما منهم في المواقف الضعيفة؛ وكذلك عبر إعطاء الأولوية للخدمات والضمانات القانونية للأطفال المعرضين للخطر أو لمتضرري الإتجار والإيذاء والاستغلال؛

ث. تعزيز السياسات الشاملة والمستجيبة الموجهة نحو الأسرة، بما فيها تلك المصممة لتعزيز قدرات الوالدين ومقدمي الرعاية من أجل رعاية الأطفال ودعم السياسات الاجتماعية التي تعمل على إخراج الأطفال من مؤسسات الرعاية ومعالجة الأعراف الاجتماعية السلبية التي تؤثر على المساواة في الوصول إلى التعليم الجيد، ومنع استغلال الأطفال داخل مؤسسات رعاية الأطفال أو الرعاية البديلة؛

23. . *تدعو* البرلمانات الأعضاء في الاتحاد البرلماني الدولي أن تطلب من السلطة التنفيذية إيلاء اهتمام خاص لحالات التبني غير القانوني على الصعيد الدولي، وإذا لم تكن قد فعلت ذلك بالفعل، إجراء تحقيقات في هذه المسألة من أجل تسليط الضوء الكامل على هذه الحقائق وفهم العمليات التي مكّنت من التحقق من صحة التبني غير القانوني للأطفال المسروقين أو المتاجر بهم، وإضفاء الشرعية عليه والمصادقة عليه؛

24. *تدعو* البرلمانات الأعضاء في الاتحاد البرلماني الدولي وحكوماتها إلى بذل قصارى جهدها، بمجرد انتهاء هذه التحقيقات، لضمان أن تؤدي الاستنتاجات المستخلصة إلى اتخاذ تدابير ملموسة تهدف إلى مساعدة المتضررين، من ناحية، ومنع تضرر أشخاص آخرين في المستقبل من ناحية أخرى؛

25. *تدعو* البرلمانات الأعضاء في الاتحاد البرلماني الدولي وحكوماتها، على أساس هذه التحقيقات، إلى الاعتراف بأن حالات التبني غير القانوني قد حدثت بالفعل والاعتراف بالأشخاص المعنيين كمتضررين.

Inter-Parliamentary Union
For democracy. For everyone.

147th IPU Assembly

Luanda, Angola
23–27 October 2023

Orphanage trafficking: The role of parliaments in reducing harm

***Resolution adopted by consensus by the 147th IPU Assembly**[*]*
(Luanda, 27 October 2023)

The 147th Assembly of the Inter-Parliamentary Union,

Recalling the United Nations Convention on the Rights of the Child (1989), its Optional Protocol on the sale of children, child prostitution and child pornography (2000), the Guidelines regarding the implementation of that Optional Protocol (2018), and the Convention on the Rights of Persons with Disabilities (2006),

Welcoming United Nations General Assembly resolution 74/133 of 18 December 2019 on the rights of the child, in particular its focus on children without parental care, its call for States to progressively replace institutionalization with quality alternative care, including, inter alia, family and community-based care, and to take appropriate measures and approaches, and its paragraph 35(t), which calls on United Nations Member States to take "appropriate measures to protect children who are victims of trafficking and are deprived of parental care, enact and enforce legislation to prevent and combat the trafficking and exploitation of children in care facilities, support children who are victims of human trafficking in returning to their families and in receiving appropriate mental health and psychological assistance that is victim-centred and trauma-informed", and to take "appropriate measures to prevent and address the harms related to volunteering programmes in orphanages, including in the context of tourism, which can lead to trafficking and exploitation" (a phenomenon known colloquially as "voluntourism", a form of tourism in which travellers participate in voluntary work overseas),

Acknowledging recommendation D.1 of the United Nations Committee on the Rights of the Child 2021 Day of General Discussion Outcome Report, which, inter alia, calls on United Nations Member States to "adopt legislation and regulations to eliminate orphanage tourism and volunteering in orphanages, prevent incentives driving institutionalization and family separation and ensure adequate offences and penalties to prevent and enable the prosecution of violations of children's rights in alternative care, including orphanage trafficking",

Highlighting paragraph 93 of the Guidelines for the Alternative Care of Children, welcomed in resolution 64/142 adopted by the United Nations General Assembly on 18 December 2009, and included in its annex, which provides that "all alternative care settings should provide adequate protection to children from abduction, trafficking, sale and all other forms of exploitation",

Recalling Articles 35 and 36 of the Convention on the Rights of the Child, which respectively require States Parties to "take all appropriate national, bilateral and multilateral measures to prevent the abduction of, the sale of or traffic in children for any purpose or in any form", and to "protect the child against all other forms of exploitation prejudicial to any aspects of the child's welfare",

Acknowledging the Protocol to Prevent, Suppress and Punish Trafficking in Persons, Especially Women and Children (2000), supplementing the United Nations Convention against Transnational Organized Crime (2000), in particular Article 3(c), which confirms that child trafficking involves the recruitment, transportation, transfer, harbouring or receipt of a child for the purpose of exploitation, and Article 9.5, which requires States Parties to "adopt or strengthen legislative or other measures, such as educational, social or cultural measures, including through bilateral and multilateral cooperation, to discourage the demand that fosters all forms of exploitation of persons, especially women and children, that leads to trafficking",

[*] - The delegation of India expressed a reservation on operative paragraph 4.
- The delegation of the Islamic Republic of Iran expressed a reservation on the reference to SDGs 4.1 and 4.2 in preambular paragraph 22.

Underlining the guiding principles of the Convention on the Rights of the Child and the Convention on the Rights of Persons with Disabilities (2006), i.e. the best interests of the child, non-discrimination, participation, protection, inclusion, and survival and development, that provide the framework for all actions concerning children,

Recognizing the urgent need to address orphanage trafficking, which is a multi-dimensional and complex phenomenon as it interacts with a wide range of factors that involve the recruitment, transportation, transfer, harbouring or receipt of a child into residential care for the purposes of exploitation and/or profit, and particularly the absence of legal safeguards and regulations and child protection systems, including those which are inadequate or contain loopholes, and which result in severe harm to children's physical, emotional and psychological well-being,

Recognizing also the urgent need for legislators and governments to take more proactive national steps to combat and reduce the risk of trafficking in human beings,

Noting that orphanage trafficking as a form of trafficking and modern slavery is a growing international concern that must be addressed through cross-border collaboration and cooperation between the countries of origin, transit and destination, including through measures to prevent such trafficking, to punish the traffickers and to protect the victims of such trafficking, which requires extensive and wide-ranging intervention at local, national, regional and international levels by all actors and stakeholders working together,

Acknowledging "A study on the exploitation and sexual abuse of children in the context of travel and tourism; a closer look at the phenomena of voluntourism'', presented by the United Nations Special Rapporteur to the United Nations General Assembly in October 2023, on the sale, sexual exploitation and sexual abuse of children,

Acknowledging also the efforts to eradicate the phenomenon of orphanage trafficking that is still widespread due to the scourges of war and internal conflicts, and which leads to the breakdown of child protection systems,

Recognizing the necessity of a multifaceted approach to prevent and combat orphanage trafficking, including the collection of reliable data on children in orphanages, in order to protect children from such exploitation in the first place, including within the travel and tourism sector, domestically and in destination countries,

Recognizing also the urgent need for States to strengthen child protection systems worldwide to safeguard the inherent rights and holistic well-being of all children, especially those in vulnerable situations, such as children with disabilities, refugees, internally displaced children, and children affected by armed conflicts,

Recognizing further that many orphan children worldwide who have been placed in care homes for a variety of reasons are the most affected during times of war and conflict because they are forced to contend with the ills of orphanhood, isolation and the repercussions of war, which expose them to an uncertain fate,

Recognizing that a family caregiving setting is the most conducive environment for the growth, well-being and safety of children, and that removing a child from the family should, wherever possible, only be considered as a temporary last resort,

Concerned that not all States currently have the necessary legal framework to combat orphanage trafficking, in particular legal provisions to criminalize it, or the budget, technical expertise or human resources to address the problem,

Concerned also by the lack of regular monitoring of orphans' residential care facilities and the lack of regulation of voluntourism, in particular voluntourism activities involving children, which place children at risk of commodification, exploitation and sexual abuse in the context of for-profit activities, and which increase vulnerabilities to human rights violations,

Recognizing the importance of creating awareness of the risks and indicators of orphanage trafficking and the harms associated with it, notably the adverse impacts on child rights, among the public, particularly parents, teachers, children, community leaders, social workers, legislators and other relevant policymakers and stakeholders,

Highlighting the precarious situation of the children involved in cases of orphanage trafficking where victims and survivors often lack appropriate legal remedy, support and access to justice, and the importance of a victim-centred and trauma-informed approach when combating the problem, as well as of child-centred rehabilitation processes,

Noting that orphanage trafficking is a commercial and exploitative act that may be driven by economic motivations, and may subject victims to various forms of exploitation including sexual exploitation, forced begging and forced labour, and may be exacerbated in conflict and post disaster contexts,

Recognizing that addressing orphanage trafficking will contribute towards achieving the United Nations Sustainable Development Goals (SDGs) and their targets by 2030, including:

- SDG 1.3 on social protection systems and measures
- SDG 1.a on ending poverty
- SDG 4.1 on free, equitable and quality primary and secondary education
- SDG 4.2 on quality early childhood development, care and pre-primary education
- all targets of SDG 5 on gender equality
- SDG 8.7 on the eradication of forced labour, modern slavery, human trafficking and child labour
- SDG 16.2 on ending the abuse, exploitation, trafficking and all forms of violence against and torture of children,

Recognizing also United Nations General Assembly resolution 77/159 of 14 December 2022 on enhancing the role of parliaments in accelerating the achievement of the SDGs,

Highlighting the importance of paragraph 31 of United Nations General Assembly resolution 74/133 of 18 December 2019 on the rights of the child, which urges States to “strengthen child welfare and child protection systems and improve care reform efforts”,

Taking note of the guiding principles stipulated in the Global Code of Ethics for Tourism adopted by the General Assembly of the World Tourism Organization in 1999, which advises States, the private sector and other stakeholders on responsible and sustainable development of tourism, including measures to prevent and protect children from sale and exploitation, particularly sexual exploitation, in the travel and tourism industry, as well as of the 2020 *Tips for a responsible traveller* developed by the World Committee on Tourism Ethics, which calls on tourists to observe human rights and protect children from exploitation and abuse,

Concerned that well-meaning support for institutions through donations, child sponsorship programmes, orphanage volunteering or tourism, and faith-based missions, can lead to unnecessary family-child separation, perpetuate institutional models of care, undermine the development of more appropriate family-based care services, and create an economic incentive for orphanage trafficking,

Welcoming the efforts of governments who have issued travel advisories and information materials to travellers, particularly tourists, in tourism source and destination countries, discouraging orphanage tourism and volunteering due to the risk of exploitation and profiteering,

Highlighting that poverty and inequality, as key drivers of orphanage trafficking, are exacerbated by humanitarian disasters, climate change, armed conflict, political instability, lack of education, inequitable social-economic structures, family violence and gender discrimination,

Recognizing the unique needs of children belonging to minority groups or who are of indigenous origins,

Emphasizing that cooperation and coordination between parliaments and their governments aimed at combating and eradicating the drivers of orphanage trafficking at the early stages are of utmost importance,

Highlighting that gender-based discrimination and violence against women and girls, as well as a lack of sexual and reproductive health services and education, often result in teenage or unwanted pregnancies which in turn increase the risk of orphanage trafficking,

Recalling Article 8.2 of the Convention on the Rights of the Child of 20 November 1989, adopted by United Nations General Assembly resolution 44/25, which provides that: “Where a child is illegally deprived of some or all of the elements of his or her identity, States Parties shall provide appropriate assistance and protection, with a view to re-establishing speedily his or her identity”,

Recalling also the Hague Convention on Protection of Children and Co-operation in Respect of Intercountry Adoption of 29 May 1993, which establishes four main principles: the best interests of the child as the primary consideration; the prohibition of any profit to prevent trafficking; the double subsidiarity of international adoption (the latter is considered only if no solution can be found in the child’s country of origin); and the requirement to go through accredited bodies before being able to adopt,

Recalling further the International Convention for the Protection of All Persons from Enforced Disappearance of 23 December 2010,

Deeply concerned about illegal international adoptions, whereby thousands of children around the world have been taken away from their families and placed illegally on the international adoption market, whether through orphanages or not,

Highlighting the fact that, for the people concerned by these illegal adoptions, the consequences are dramatic in both human and administrative terms,

Bearing in mind that many States have undertaken or are undertaking investigations on illegal adoptions and are taking concrete measures to prevent them and help the victims,

Bearing in mind also the *Joint statement on illegal intercountry adoptions* issued by the United Nations Human Rights Office on 29 September 2022, which indicates that illegal intercountry adoptions can constitute crimes against humanity, and which establishes three obligations for States, as follows: to prevent, investigate and remedy such crimes,

1. *Condemns* all forms of orphanage trafficking and orphanage tourism, including orphanage volunteering;

2. *Emphasizes* the importance of cohesive international efforts to combat orphanage trafficking amidst armed conflicts or other humanitarian disasters;

3. *Calls upon* parliaments to cooperate and coordinate with their governments to introduce legal measures aimed at combating orphanage trafficking at the national level;

4. *Calls upon* the IPU to draft a model law for sending and receiving States, formalizing, in the best interests of the child, a clear legislative framework to combat orphanage trafficking and prevent orphanage tourism, address remaining gaps and ongoing challenges, in law and practice, whereby in all actions concerning children, their rights, education, voices, needs and security are at the centre of any proceedings that affect their well-being, and to share knowledge of existing legislation and implementation;

5. *Also calls upon* the IPU to prepare a parliamentary guide that sets out the working mechanisms for parliaments to discuss legislation on combating orphanage trafficking and prohibiting orphanage tourism, as well as to develop international principles and standards governing voluntourism activities that are in accordance with human rights norms and standards and particularly with the rights of the child, providing tools to monitor public policies on the protection of children from orphanage trafficking, and specific mechanisms of action that are applicable to parliaments in different regions of the world;

6. *Invites* those States that have not yet done so to consider ratifying and fully implementing the United Nations Convention on the Rights of the Child, the Optional Protocol on the Sale of Children, Child Prostitution and Child Pornography (2000), and the Protocol to Prevent, Suppress and Punish Trafficking in Persons, Especially Women and Children (2000), as key international instruments in the fight against orphanage trafficking and related crimes;

7. *Stresses* the importance of multidisciplinary, multisectoral and international cooperation, including cross-border cooperation, in strategies to combat orphanage trafficking and tourism, and in ensuring the safe repatriation and rehabilitation of trafficked children;

8. *Calls upon* parliaments and parliamentarians to actively engage in promoting a shared, up-to-date national understanding of the nature of orphanage trafficking;

9. *Acknowledges* that migrant populations, including refugees and internally displaced persons, as well as children from war zones and temporarily occupied territories, are particularly vulnerable to orphanage trafficking and exploitation;

10. *Calls for* the protection of the rights of refugee and migrant children, especially those separated from their families and susceptible to orphanage trafficking, in accordance with international law and child protection standards;

11. *Encourages* parliaments to build synergies with their respective governments to implement appropriate legislative, administrative and other measures that take account of the differentiated needs and experiences of children according to their age, sex, gender, race, religion, ethnicity, culture, language, disability, migration status or other socio-economic factors, while also taking account of parental responsibilities and ensuring children's participation in the development of measures pertaining to them, and by gathering and analysing data on gender in this domain;

12. *Also encourages* parliaments to ensure, through relevant legislation, that victims of trafficking are provided with long-term tailored assistance, irrespective of their readiness to cooperate with law enforcement;

13. *Urges* parliaments to adopt legislative and regulatory measures that promote the reintegration of children from institutions, such as orphanages, children's homes and rescue centres, back into their families, or their placement in suitable family-based care, such as foster care and kinship care,

14. *Calls upon* parliaments to provide adequate budgetary allocations and resources for the effective implementation of the laws and measures in place to deliver quality care to children in institutional and alternative care settings and to ensure the effective protection of children from exploitation and abuse in the context of orphanage trafficking and voluntourism;

15. *Urges* parliaments to ensure the development and implementation of robust screening processes for organizations and individuals involved in the establishment or funding of orphanages, to secure transparent, accountable and temporary practices;

16. *Strongly urges* parliaments to prioritize the allocation of resources for robust legislative frameworks and effective enforcement mechanisms to prevent and combat orphanage trafficking, including rigorous inspections of and licensing procedures for childcare facilities, and for comprehensive victim support systems;

17. *Emphasizes* the importance of a commitment by the private sector, including the travel industry, civil society, academia, charities and communities to work together and collaboratively with governments to combat orphanage trafficking and to stop the flow of funds and volunteers to institutions which commodify children;

18. *Urges* parliaments and parliamentarians to promote awareness, in both sending and receiving countries, among governments, civil society, charities, community groups, faith-based organizations, educational institutions and families of orphanage trafficking, of the harms of orphanage tourism, donations to orphanages, and the importance of family-based care, and thus provide protection to children to grow in a family-based environment under their own cultural conditions;

19. *Also urges* parliaments to enable the rapid exchange of information amongst anti-trafficking actors to adjust responses according to the constantly changing tactics of traffickers, as well as to promote awareness and monitoring among related agencies operating in the same space, with an emphasis on cooperation, technology and information sharing;

20. *Invites* the IPU to schedule periodic meetings and workshops with the United Nations Special Rapporteur on the sale and sexual exploitation of children, and with other stakeholders, experts and activists, emphasizing local and regional initiatives for preventing and tackling the problem of orphanage trafficking and orphanage tourism, and other activities to allow parliaments to exchange information regarding good practices and successful experiences in combating orphanage trafficking and prohibiting orphanage tourism in line with international human rights standards;

21. *Calls upon* national parliaments to accelerate their efforts in poverty eradication and reaffirm that investment in children and the realization of their rights through an integrated and multifaceted approach based on the well-being of children under the Sustainable Development Goals is one of the best ways to protect children from unnecessary institutionalization and the risk of trafficking and exploitation;

22. *Urges* parliaments to take effective action to implement international commitments and bring their domestic legal and regulatory framework into full conformity with the Convention on the Rights of the Child, Guidelines for the Alternative Care of Children and United Nations General Assembly resolution 74/133 of 18 December 2019 on the rights of the child, including by:

    a. Ensuring criminal laws enable the prosecution of orphanage trafficking and exploitation offences, including the unlawful removal of a child from parents or guardians and placement in a care facility for the purpose of exploitation and/or profit and/or to ensure that countries are not used as safe havens or channels for exploitation and abuse of children;
    b. Criminalizing the grooming of children and of trusted persons (parents, guardians, caregivers) to facilitate both online and offline sexual exploitation especially by persons in positions of power, authority or trust, and by undertaking efforts to adopt legislation that enhances online safety and establishes mandatory efforts and liability for technology companies, creates standards for monitoring and reporting of harmful online acts to protect potential victims and prevent future instances of exploitation;
    c. Establishing by law extraterritorial jurisdiction for all offences of child trafficking, exploitation and grooming;
    d. Establishing enforceable child protection regulations for the travel, volunteering and tourism industry that include a prohibition on orphanage volunteering and non-family visits to orphanages, and regulation of other forms of voluntourism activities involving children;
    e. Incorporating regulations on the participation of volontourists, volunteers and visitors into existing child protection, child welfare and alternative care regulations, and specifically restricting non-family visits to and volunteering within residential childcare facilities;
    f. Ensuring that a child- and disability-friendly and gender-responsive reporting mechanism, as well as regular monitoring and supervision, is accessible to children in residential care, and to children and young people who have transitioned out of care, while ensuring the confidentiality and safety of the reporter and witnesses;
    g. Establishing sufficient not-for-profit sector regulations and ensuring charitable activities comply with international child rights norms, safeguard children’s best interests, and protect children, especially children with disabilities, from harm, abuse and rights violations;
    h. Strengthening the implementation of child protection laws and regulations, including the licensing, monitoring and oversight of residential care facilities in cooperation with civil society, and of protective measures to avoid the re-traumatization and re-victimization of child victims as a result of any interactions with State authorities including in investigative and judicial processes;
    i. Ensuring that laws related to the protection and welfare of children provide that, insofar as possible, children remain in the custody and care of their families except in circumstances in which harm can only be prevented by temporarily placing the child in a home, orphanage or rescue shelter;

j. Calling for robust measures to hold accountable all individuals or entities involved in orchestrating or facilitating the deportation and abduction of children from temporarily occupied territories, including through the potential use of orphanages for exploitation and profit;
k. Establishing by law the right to remedies, including compensation, for children who are subjected to trafficking, including orphanage trafficking;
l. Strengthening international adoption regulations to ensure that intercountry adoptions are conducted transparently, ethically and in the best interests of the child, with a focus on preventing trafficking and exploitation in the context of adoption;
m. Preventing international adoption by parties to an armed conflict, particularly prohibiting such adoption of children from conflict-related regions;
n. Developing and enforcing a domestic volunteering framework that includes conducting thorough background checks on volunteers and providing training and support to eradicate unskilled volunteering, ensuring that volunteers understand and respect the rights of children;
o. Ensuring that children who are transitioning out of care upon reaching the age of majority receive dedicated, comprehensive assistance prior to leaving care that effectively and meaningfully prepares them for independently living out of care, including on how to enter the job market, and an assistance and measures package to meet their needs once they have left care, as well as a point of contact for ongoing and periodic safety and well-being reviews;
p. Encouraging governments and national tourism authorities to improve their administrative and legal processes in regulating the private sector within the travel and tourism industry to ensure compliance with the United Nations Guiding Principles on Business and Human Rights and child rights' obligations, and the "do no harm" principle by creating incentives for tourism operators to actively prioritize child protection to vulnerable children in touristic destinations and to undertake human rights due diligence, as part of their Corporate Social Responsibility programmes;
q. Developing robust national databases on the scope and prevalence of voluntourism within national contexts by improving and securing a comprehensive approach to data collection through multisectoral partnership which is essential for developing targeted prevention;
r. Providing national children and youth protection authorities with a sound legal basis, and sufficient financial and human resources to fulfill their tasks and enable continuous oversight of residential care facilities and effective protection of individuals entrusted to such institutions;
s. Strengthening deinstitutionalization programmes and family-focused development targeting poor parents and disadvantaged families through formal education, training on parenting capacities and economic incentives;
t. Advocating for the development and implementation of safe repatriation, reintegration and rehabilitation programmes for children who have been victims of orphanage trafficking, exploitation or forcible transfers;
u. Prioritizing investment in multi-sectoral collaborative partnerships by working cooperatively with relevant stakeholders to find sustainable solutions to address the root causes of orphanage trafficking and voluntourism, which includes investment in poverty reduction, food security, sexual and reproductive health rights, security and the rule of law;
v. Strengthening social services for child protection and making systems inclusive to respond to the needs of all children, regardless of their migration status, with a focus on both primary violence prevention for all children and more targeted prevention and child-friendly response services, particularly for children in vulnerable situations; as well as by giving priority to legal services and safeguards for children at risk or who are victims of sale, abuse and exploitation;
w. Promoting inclusive and responsive family-oriented policies, including those designed to: strengthen parents' and caregivers' ability to care for children, support social policies that work towards the deinstitutionalization of children, address negative social norms that affect equal access to quality education, and prevent the exploitation of children within childcare institutions or alternative care;

23. *Calls upon* IPU Member Parliaments to request their governments to pay particular attention to situations of illegal intercountry adoptions and, if they have not already done so, to conduct investigations into the matter in order to shed full light on these facts and to understand the processes that have made it possible for illegal adoptions of abducted or trafficked children to be validated, legalized and authenticated;

24. *Also calls upon* IPU Member Parliaments and their governments to do their utmost, once such investigations have been terminated, to ensure that the conclusions drawn lead to concrete measures aimed at helping victims, on the one hand, and, on the other, at preventing other persons from becoming victims in the future;

25. *Further calls upon* IPU Member Parliaments and their governments, on the basis of such investigations, to acknowledge that cases of illegal adoption have indeed taken place and to recognize the persons concerned as victims.